https://farid.ps/articles/sumud_flotilla_israel_vs_nato/ar.html

أسطول الصمود - هل ستتدخل إسرائيل ضد الناتو؟

أسطول الصمود العالمي - قافلة دولية غير مسبوقة تهدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي المستمر منذ 17 عامًا على غزة - أصبح الآن على بعد أقل من 400 ميل بحري من وجهته. يبحر تحت أعلام دول متعددة، ويحمل ركابًا من أكثر من أربعين دولة: فلسطينيون مثل عضوة البرلمان الأوروبي ريما حسان، وأعضاء في البرلمان الأوروبي بما في ذلك أناليزا كورادو، بينيديتا سكوديري، إيما فورو، ولين بويلان، وعميدة برشلونة السابقة آدا كولاو، والناشطة المناخية غريتا ثونبرغ، وعدة سياسيين حاليين وسابقين، وحتى قدامى المحاربين الأمريكيين. من بينهم **رئيس الوزراء الليبي السابق عمر الحاسي**، على متن السفينة الليبية **عمر المختار**. مشاركته تجعله أعلى مسؤول حاضر فعليًا، مما يشير إلى أن هذه المهمة ليست مجرد إيماءة هامشية بل عمل سياسي جاد.

يُرافق الأسطول سفن بحرية تابعة لحلف الناتو من اليونان وإسبانيا وإيطاليا وتركيا. التزمت إيطاليا وإسبانيا بإرسال سفن إلى مواقع إنقاذ وقائية، بينما ضمنت اليونان المرور الآمن في مياهها وأخطرت إسرائيل بوجود مواطنين يونانيين على متن السفن. واجهت القافلة بالفعل مضايقات بطائرات بدون طيار بالقرب من كريت، مع استخدام أجهزة صاعقة ومهيجة ضد القوارب غير المسلحة. على الرغم من هذه المخاطر، يواصل الأسطول تقدمه - لاختبار ليس فقط حصار إسرائيل ولكن أيضًا مصداقية القانون الدولي.

من قافلة إنسانية إلى اختبار سياسي

بالنسبة للفلسطينيين، يُعتبر الأسطول خط حياة. مع مقتل أكثر من 64,000 شخص منذ أكتوبر 2023 وتعرض غزة لظروف مجاعة متعمدة، فإن الطعام والدواء والإمدادات التي يحملها الأسطول ضرورية للغاية. لكنه أيضًا تحدٍ سياسي. من خلال جمع المشرعين والعمداء ورئيس وزراء سابق ونشطاء معترف بهم عالميًا، يصر الأسطول على أن حصار غزة ليس مجرد أزمة إنسانية بل اختبار للقانون نفسه.

أظهرت الرحلات السابقة - **ماوي مرمرة**، **مدلين**، و**حندلة** - كلا من وحشية تطبيق إسرائيل والأطر القانونية التي تنتهكها. تشكل دروسها الآن كيف يجب على العالم أن ينظر إلى رحلة الصمود.

ماوي مرمرة: قتل دون عقاب في البحر

في 31 مايو 2010، اقتحم كوماندوز إسرائيليون سفينة **ماوي مرمرة** التركية التي كانت تقود أسطول حرية غزة الأول. تم الاقتحام في المياه الدولية وأسفر عن مقتل 10 مدنيين وإصابة العشرات.

التحليل القانوني

- **استخدام القوة في المياه الدولية:** بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، لا تخضع الأعالي البحرية لسلطة إنفاذ أي دولة واحدة إلا في ظروف محددة بدقة (مثل القرصنة، تجارة الرقيق). اقتحام وقتل مدنيين على سفينة إنسانية لم يندرج تحت أي استثناء قانوني.

- **التناسب والضرورة:** أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الغارة باعتبارها غير قانونية وغير متناسبة. لم يبرر المدنيون المسلحون بالعصي وأدوات المطبخ غارات الكوماندوز القاتلة.
- **غياب المساءلة:** على الرغم من الإدانة الدولية، لم يُحاكم أي مسؤول إسرائيلي. عزز هذا الإفلات من العقاب، مما علّم أن العنف في البحر سيُتسامح معه.

وضعت **ماوي مرمرة** سابقة بأن إسرائيل يمكن أن تهاجم السفن المدنية بالقوة القاتلة في المياه الدولية وتتجنب العواقب.

مدلين: القرصنة، الإرهاب، واحتجاز الرهائن

في 9 يونيو 2025، أبحرت سفينة **مدلين**، التي تحمل العلم البريطاني، على بعد 160 ميلًا بحريًا من غزة عندما تم اعتراضها من قبل القوات الإسرائيلية. كان من بين الركاب غريتا ثونبرDennis و عضوة البرلمان الأوروبي ريما حسان. أبلغ الطاقم عن تشويش إلكتروني، ورذاذ مهيج، وصعود قسري، واحتجاز.

التحليل القانوني

- **القرصنة (المادة 101 من UNCLOS):** هجوم من سفن دولة على سفينة مدنية غير مسلحة في المياه الدولية يشكل قرصنة عندما يُنفذ لأغراض سياسية، حيث لم تكن **مدلين** متورطة في أعمال عدائية.
- **الإرهاب الدولتي:** استيلاء عنيف واحتجاز رهائن من نشطاء دوليين كان يهدف إلى تخويف القوافل الإنسانية المستقبلية - وهي سمة مميزة للإرهاب.
- **احتجاز الرهائن (اتفاقية الرهائن لعام 1979):** احتجاز الركاب، بما في ذلك برلماني منتخب، يتناسب مع تعريف احتجاز الرهائن: الاستيلاء على أشخاص لإجبار دول أو منظمات على اتخاذ إجراء سياسي أو الامتناع عنه.
- **مسؤولية دولة العلم:** كسفينة تحمل العلم البريطاني، كانت المملكة المتحدة مسؤولة مباشرة عن حماية سفينتها وطلب التعويض - لكنها فشلت في التصرف.

أظهرت **مدلين** استعداد إسرائيل لارتكاب القرصنة واحتجاز الرهائن ضد مدنيين بارزين في وضح النهار.

حنظلة: اختطاف الإغاثة الإنسانية

في 26 يوليو 2025، تم اعتراض سفينة **حنظلة**، التي كانت تحمل نشطاء ومساعدات من أكثر من عشر دول، على بعد 40 ميلًا بحريًا من غزة. اقتحمت إسرائيل السفينة، واستولت عليها، واحتجزت الطاقم، وصادرت المساعدات.

التحليل القانوني

- **القرصنة:** كما هو الحال مع **مدلين**، كانت **حنظلة** سفينة مدنية في المياه الدولية. الاستيلاء القسري من قبل سفينة حربية دولة، دون أسس قانونية، يستوفي تعريف القرصنة.
- **انتهاك التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية:** أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. كان استيلاء **حنظلة** انتهاكًا مباشرًا لهذا الأمر الملزم.
- **تسليح المجاعة:** من خلال منع الإمدادات الإنسانية، عززت أفعال إسرائيل الحصار كوسيلة لتجويع المدنيين - وهي جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أظهرت **حندلة** أن تطبيق الحصار ليس إجراءً دفاعيًا بل عملًا إرهابيًا هجوميًا ضد الجهود الإنسانية.

التصعيد وأوضاع الدفاع في البحر

تكشف هذه السوابق - **ماوي مرمرة، مدلين، حندلة** - عن نمط من استخدام القوة غير القانوني. ومع ذلك، يُرافق أسطول الصمود مرافقات من الناتو.

تُحظر الأوامر الدائمة على ما يبدو على المرافقين بدء إطلاق النار أو الرد. ومع ذلك، فإنهم مُكلفون أيضًا بحماية الأسطول. في الممارسة، هذا يعني الانتقال إلى **وضعية دفاعية** - وضع السفن الحربية بين المهاجمين الإسرائيليين والقوارب المدنية.

إذا فتحت إسرائيل النار، فإن أوامر الضبط الدائمة تُلغى تلقائيًا. يمتلك قائد بحري **الحق والواجب** للدفاع عن السفينة وطاقمها. يستند هذا الواجب إلى:

- **المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة** (الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس)،
- **UNCLOS** (الدفاع القانوني ضد استخدام القوة غير القانوني في البحر)،
- **القانون البحري العرفي** (الدفاع المتناسب المعترف به منذ زمن طويل في البحر)،
- **قواعد الاشتباك البحرية** (الأكواد العسكرية التي تتطلب من القادة حماية الطاقم والسفينة).

تُبرز سابقة **يو إس إس فينسينز** قوة هذا المبدأ. في يوليو 1988، أسقطت السفينة بالخطأ طائرة إيران إير الرحلة 655، مما أسفر عن مقتل 290 مدنيًا، بعد أن أخطأت في تحديدها كطائرة معادية. لم يُعاقب القائد. كان التبرير بسيطًا: الواجب الطبيعي للقائد في الدفاع عن سفينته وطاقمها هو الأسمى، حتى لو كان ذلك بأخطاء مأساوية. إذا أصاب إطلاق نار إسرائيلي مرافقة الناتو، سيكون القادة ملزمين قانونيًا بالرد دفاعًا عن النفس.

بعد صد هجوم أولي، يجب على القادة إخطار مقراتهم، التي ستبلغ **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب المادة 51**. يمكن للدول بعد ذلك استدعاء **المادة 5 من الناتو**، مما يؤدي إلى مشاورات على مستوى الحلف بشأن الدفاع الجماعي.

مياه غزة وغير قانونية الحصار

في صميم النزاع يكمن وضع المجال البحري لغزة. إسرائيل نفسها لا تدعي غزة كأراضٍ سيادية. في عام 2005، سحبت مستوطنيها وقواتها البرية الدائمة، ولا تدير غزة كما تفعل مع المناطق الساحلية الإسرائيلية. وفقًا لمنطق القانون الدولي، فإن غياب الادعاء يجعل البحر المجاور **مياه فلسطينية**.

بموجب **اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)**، يحق لكيان ساحلي الحصول على **بحر إقليمي يمتد 12 ميلًا بحريًا** و**منطقة اقتصادية حصرية تمتد 200 ميل بحري**، تخضع للجغرافيا. غزة، كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة المعترف بها من قبل أكثر من 140 دولة عضو في الأمم المتحدة، لها بالتالي استحقاق قانوني للمناطق البحرية. ضمن البحر الإقليمي، يجب أن تُطبق السيادة الفلسطينية؛ وبعده، تمنح المنطقة الاقتصادية الحصرية حقوقًا حصرية للموارد، بينما تُحكم الأعالي البحرية بحرية الملاحة.

تتم أعمال إنفاذ إسرائيل بالتالي في مياه هي إما:

- **مياه إقليمية فلسطينية**، حيث تملك فلسطين فقط حق الإنفاذ؛ أو

- **الأعالي البحرية**، حيث لا يجوز لأي دولة التدخل في الملاحة إلا في استثناءات محددة بدقة مثل القرصنة أو تجارة الرقيق.

من خلال الاستيلاء على السفن في تلك المناطق، تنتهك إسرائيل المبدأ الأساسي لـ **حرية البحار**.

الحصار بموجب سان ريمو ومشكلة التبرير

تُبرر إسرائيل أفعالها بالاستناد إلى قانون الحصار بموجب **دليل سان ريمو للقانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحر (1994)**. لكن قواعد سان ريمو تقطع ضد موقف إسرائيل بعدة طرق:

- يجب أن يستند الحصار إلى **ضرورة عسكرية يمكن التحقق منها** ولا يجوز فرضه بهدف تجويع المدنيين أو حرمانهم من الضروريات.
- لا يجوز للحصار منع مرور **المساعدات الإنسانية**، خاصة عندما يعاني المدنيون من الحرمان.
- يجب أن يدعم أي تدخل **أدلة على أن السفينة المستهدفة تشكل خطرًا**.

لم تستوف إسرائيل هذه المعايير. حملت **مدلين** نشطاء وإمدادات إنسانية، بما في ذلك **حليب الأطفال** والمساعدات الطبية. حملت **حندلة** طعامًا ودواءً لسكان يعانون بالفعل من ظروف المجاعة. لم تقدم إسرائيل في أي وقت أدلة يمكن التحقق منها على أن أيًا منهما شكلت تهديدًا أمنيًا. ما لم يُعتبر حليب الأطفال سلاحًا بشكل سخيف، كانت أعمال إنفاذ إسرائيل غير قانونية بوضوح.

الآثار القانونية

بفشلها في إثبات ضرورة عسكرية صالحة، لا يمكن اعتبار حصار إسرائيل قانونيًا بموجب سان ريمو. وبما أن الحصار في الممارسة ينتج عنه مجاعة وحرمان وعذاب عشوائي، فإنه يرقى إلى **العقاب الجماعي**، المحظور بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وأدانته تقارير الأمم المتحدة المتعددة.

لذلك، من منظور القانون البحري الدولي:

- مياه غزة الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الحصرية هي **مياه فلسطينية** بموجب UNCLOS.
- بعدها توجد **الأعالي البحرية**، حيث تنطبق حرية الملاحة.
- لا يمكن تبرير استيلاء إسرائيل على السفن الإنسانية مثل **مدلين** و**حندلة** قانونيًا بموجب سان ريمو، UNCLOS، أو القانون الإنساني.

معضلة الدفاع الجماعي للناتو

إن هجوم إسرائيلي على سفن الناتو الحربية سيخلق أخطر اختبار في تاريخ الحلف. تعلن المادة 5 أن الهجوم على عضو واحد هو هجوم على الجميع.

- من المرجح أن يضغط **حلفاء جنوب أوروبا** (إيطاليا، إسبانيا، اليونان، تركيا) من أجل رد قوي، نظرًا لقرب سفنهم والمشهد السياسي الداخلي لهم.

- ومع ذلك، قد تقاوم **الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا** المواجهة المباشرة مع إسرائيل، نظرًا لعلاقاتهم العسكرية والسياسية العميقة. قد يمتنعون عن المشاركة بينما يسمحون للآخرين بالتصرف.

لكن الامتناع ليس مثل الانحياز إلى إسرائيل. يسمح الناتو بالمساهمات المتباينة: يمكن للأعضاء اختيار شكل ردهم، لكنهم لا يستطيعون إنكار وقوع هجوم مسلح. رفض التصرف تمامًا - أو الأسوأ، الانحياز علنًا إلى إسرائيل ضد شركاء الحلف - سيدمر مصداقية الناتو.

ستعزز مثل هذه الانقسامات خصوم الحلف. ستستغل روسيا السابقة، مستخدمة إياه لاختبار عزم الناتو في شرق أوروبا. ستلاحظ الصين الانقسام كدليل على أن التحالفات الغربية لا تستطيع فرض الدفاع الجماعي ضد المعتدين الحساسين سياسيًا. ستضعف التماسك الذي يردع الحرب في أوروبا وآسيا.

باختصار: إذا فشل الناتو في الدفاع عن أعضائه ضد العدوان الإسرائيلي، فإنه يقوض ردعه ضد موسكو وبكين.

التداعيات الاستراتيجية والسياسية

بالنسبة لإسرائيل، فإن التصعيد يهدد بالعزلة الكارثية. سيهدم مهاجمة سفن تحمل رئيس وزراء سابق، ومشرعين حاليين، ونشطاء مشهورين عالميًا ادعاءات الدفاع عن النفس. سيكشف الحصار كعقاب جماعي.

بالنسبة للأسطول، فإن الاعتراض نفسه هو نجاح: يوثق عدم قانونية إسرائيل، ويحشد الغضب العالمي، ويعزز **الصمود** الفلسطيني - الثبات. مع وجود سياسيين بارزين وشخصيات معروفة على متن السفن، فإن العدوان يتردد صداه عالميًا.

الخاتمة

أسطول الصمود العالمي هو أكثر من مجرد توصيل مساعدات. إنه اختبار لما إذا كان سيتم تطبيق القانون الدولي عندما يكون الفلسطينيون هم الضحايا.

- أظهرت **ماوي مرمرة** أن المدنيين يمكن أن يُقتلوا في المياه الدولية دون مساءلة.
- أظهرت **مدلين** و**حندلة** ارتكاب إسرائيل للقرصنة، واحتجاز الرهائن، وتحدي محكمة العدل الدولية لفرض المجاعة.
- أظهرت يو إس إس **فينسينز** أن القادة البحريين ملزمون قانونيًا بالدفاع عن سفينتهم وطاقمها، حتى بتكلفة مأساوية.

سلسلة التصعيد متوقعة: وضعية دفاعية، هجوم، دفاع فوري عن النفس بموجب UNCLOS، القانون العرفي، والمادة 51، الإبلاغ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، احتمال استدعاء المادة 5 من الناتو.

ما هو غير متوقع هو ما إذا كان الناتو والمجتمع الدولي سيتمسكان بقوانينهما، أو ما إذا كان الإفلات من العقاب سيبحر بحرية مرة أخرى. بالنسبة للفلسطينيين على متن السفن وفي غزة، هذا ليس نظرية - إنه مسألة حياة أو موت.